بريطانيا والمسألة الاجتماعية في مصر
في أعقاب الحرب العالمية الثانية

أ . د . أحمد الشربيني

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر

كلية الآداب- جامعة القاهرة

بريطانيا والمسألة الاجتماعية في مصر في أعقاب الحرب العالمية الثانية

أ .د أحمد الشربيني السيد

الملخص :

يهتم البحث برصد ابعاد المسألة الاجتماعية في مصر ، بعد أن بلغت ذروة تفاقمها بعد الحرب العالمية الثانية ، ورصد موقف بريطانيا منها ، لا سيما بعد أن أدركت خطورة تصاعد تلك المسألة على النظام الاجتماعي في مصر ، واتجاه بريطانيا لتقديم حلول للتخفيف من حدة المسألة الاجتماعية ، من أهمها مشروع للإصلاح الزراعي يقوم على تحديد الملكية الفردية ، وإلزام الحكومة باستصلاح مساحات ضخمة من الأراضي البور ، للتخفيف من حدة الفقر بالريف . لكن هذه الحلول لم تر النور ، حتى جاءت ثورة يوليو ١٩٥٢ ، واتخذت إجراءات لحل المسألة الاجتماعية في مصر ، في مقدمتها مشروع الإصلاح الزراعي .

Absract:

The article is concerned with monitoring the dimensions of the social issue in Egypt, after it reached the peak of its aggravation after World War II, and monitoring Britain's position on it, especially after it realized the danger of the escalation of this issue on the social system in Egypt, and Britain's tendency to provide solutions to alleviate the severity of the social issue, from The most important of which is an agricultural reform project based on defining individual ownership and obligating the government to reclaim huge areas of waste land, to alleviate poverty in the countryside, But these solutions did not see the light of day, until the July 1952 Revolution came, and measures were taken to solve the social issue in Egypt, most notably the agricultural reform project.

(*) أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر – كلية الآداب– جامعة القاهرة .

عمل رأس المال الأجنبي منذ تدفقه على مصر ، بعد انهيار تجربة محمد علي باشا ، على إعادة هيكلة الاقتصاد المصري ، بشكلٍ أحدث اختلالاً بين قطاعاته المختلفة ، وحوّل مصر إلى إحدى الوحدات الاقتصادية التابعة للسوق العالمية ، المنتجة للمواد الخام الزراعية ، بعد أن أصيب قطاعها الصناعي بالضمور عن عمد .

ومنذ ذلك الحين ، وحتى منتصف القرن العشرين ، استمر اختلال التوازن بين قطاعات الاقتصاد المصري ، على الرغم من محاولات البورجوازية المصرية فى أعقاب الحرب العالمية الأولى – من خلال مجموعة بنك مصر – النهوض بقطاع الصناعة ، مما أبقى على استمرار تشكيل القطاع الزراعي لأهم دعامات الاقتصاد المصري ، والدخل القومي ، واستيعاب أكبر نسبة من العمالة المصرية ، ففى الوقت الذى كان يسهم فيه القطاع الزراعي بـ ٤٠٪ من الدخل القومي ، ويستوعب ٥٨ر٤٪ من قوة العمل المصرية ، لم يتعد إسهام الصناعة المصرية فى الدخل القومي نسبة ١٠٪ ، كما أن استيعابها لقوة العمل المصرية لم يتجاوز الـ ١١٪[١] .

وقد تزامن مع استمرار سيطرة القطاع الزراعي على الاقتصاد المصري نشوء ظاهرتي التركز والتفتت حول الأرض الزراعية ، بعد أن عمل رأس المال الأجنبي على تحويلها إلى سلعة عبر سلسلة إجراءات كان آخرها في سنة ١٨٩١ حتى يجد فيها الضمانة لعملياته الإقراضية بالسوق المصرية[٢] .

وبنشوء ظاهرتي التركز والتفتت حول الأرض ، تفاقمت حدة التباين الطبقي منذ بداية القرن العشرين ، بدرجة أدت إلى نشوء أزمة اجتماعية ، بلغت ذروتها فى أعقاب الحرب العالمية الثانية ، عندما ازداد الاختلال فى توزيع الثروة الزراعية بشكل صارخ ، تشير إليه النسب الواردة بالبيان التالي :

بيان بنسب الملاك وما يملكونه إلى جملة الأراضي الزراعية (١٩١٤-١٩٥٢)

السنة	كبار الملاك	ملكياتهم	متوسطو الملاك	ملكياتهم	صغار الملاك	ملكياتهم
١٩١٤	٠,٨٪	٤٣,٩٪	٨,٥	٣٠,٤	٩١,٣	٢٦,٧٪
١٩١٨	٠,٧٪	٤٢,٣٪	٨,٠	٣٠,٠	٩١,٠	٢٧,٠٪
١٩٣٠	٠,٦٪	٣٩,٨٪	٦,٣	٢٩,٧	٩٣,٠	٢٩,٧٪
١٩٥٢	٠,٤٪	٣٤,٢٪	٥,٣	٣٠,٣	٩٤,٣	٣٥,٥٪

المصدر : فتحي عبد الفتاح : القرية المصرية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٩٠ ، ص ص ٩٢ ، ٩٥ ، ٩٨ ، محمود عودة : القرية المصرية بين التاريخ وعلم الاجتماع ، مطبعة الكيلاني ، القاهرة ١٩٧٢ ، ص ١٧٢-١٧٣ ، محمد دويدار : المرجع السابق ، ص ٢٥٧ .

تشير النسب الواردة بالبيان بوضوح إلى ازدياد حدة الاختلال في توزيع الثروة الزراعية ، بنشوء ظاهرتي التركز والتفتت حول الأرض الزراعية ، منذ أن تحولت الأرض إلى سلعة ، وتكالب على اقتنائها كبار الملاك ومن انضم إليهم من أثرياء الحرب ، لكسب قدر من الوجاهة الاجتماعية ، والنفوذ السياسي وتوجيه أداة الحكم لصالحهم[٣] .

وقد أدى استمرار الإقبال على اقتناء الأرض الزراعية ، إلى تركز معظمها فى يد طبقة محدودة العدد من أغنياء مصر وباشواتها ، ممن كانت أعباؤهم الضريبية قليلة[٤] ، وشكلوا طبقة لم تبلغ نسبتها إلى جملة الملاك في أحسن الظروف في النصف الأول من القرن العشرين واحد بالمائة . فبعد أن كانت نسبتهم إلى جملة الملاك في سنة ١٩١٤ تبلغ ٠,٨٪ ، هبطت إلى ٠,٦٪ في سنة ١٩٣٠ ، ثم ٠,٤٪ في سنة ١٩٥٢ ، ومع ذلك سيطروا على ٤٣,٩٪ من جملة الأراضي الزراعية في سنة

١٩١٤ ، و٣٩,٨٪ في سنة ١٩٣٠ ، ثم ٣٤,٢٪ في سنة ١٩٥٢ .

وإذا كانت نسبة كبار الملاك وأملاكهم قد هبطت إلى جملة الملاك ، والأراضي الزراعية ، فلا يعنى هذا أن حصتهم من الأراضي الزراعية ، قد هبطت بدرجة أدت إلى خفض متوسط ملكية الفرد من كبار الملاك ، بل يعود هذا الهبوط إلى الزيادة السكانية وما ترتب عليها من ازدياد عدد الملاك ، بخاصة صغارهم ، بنسبة فاقت بكثيرٍ الزيادة المحدودة في الأراضي الزراعية ، فبينما بلغت الزيادة في عدد ملاك الأراضي في النصف الأول من القرن العشرين ثلاثة أمثالها في مطلع القرن ، لم تزد الأراضي الزراعية بأكثر من ١٦٪[٥] .

وبينما كانت معظم الأراضي الزراعية تتركز في يد طبقة محدودة العدد من كبار الملاك ، كانت هناك طبقة ضخمة من صغار الملاك ، لم تمتلك مساحة من الأراضي تتناسب مع ضخامتها العددية المستمرة ، والناشئة عن كثرة النسل في أوساط البسطاء المصريين منذ بداية القرن العشرين[٦] .

فعندما كان صغار الملاك يشكلون ٩١,٣٪ من جملة عدد الملاك فى سنة ١٩١٤ ، امتلكوا نحو ٢٦,٧٪ من جملة الأراضي الزراعية ، ولما بلغوا ٩٣٪ من عدد الملاك فى سنة ١٩٣٠ ارتفعت أملاكهم إلى ٢٩,٧٪ من جملة الأراضى الزراعية ، وبوصول نسبتهم فى سنة ١٩٥٢ إلى أكثر من ٩٤٪ من جملة ملاك الأراضي الزراعية ، امتلكوا ٣٥,٥٪ من جملة الأراضى الزراعية .

ومما لا شك فيه أن ارتفاع أعداد صغار الملاك بنسبة فاقت ما يمتلكونه من أراضي زراعية أدى إلى هبوط متوسط ملكيتهم ، حتى إن ما يقدر بـ ٨٠٪ منهم لم يبلغ متوسط ملكيته الفدان[٧] ، وهذا ما ساهم في استمرار تفتت أراضيهم ، تحت ضغط كثرة الإنجاب ، والإرث ، والبيع للوفاء ببعض الأعباء الاجتماعية كالزواج ، والأعباء المالية كسداد الإيجارات والديون ، وانتقالها من تحت أيديهم ، ومن ثمَّ

انضمامهم إلى صفوف المعدمين الريفيين الذين ارتفعت نسبتهم إلى جملة سكان الريف من ٢٤٪ في سنة ١٩٢٩ إلى ٣٨٪ في سنة ١٩٣٩ ، ثم إلى ٤٤٪ سنة ١٩٥٠[٨] .

وارتفاع أعداد المعدمين وأشباه المعدمين فى الوقت الذى استمر فيه تفتت الأرض الزراعية بين صغار الملاك ، وتركزها في يد كبارهم ، أدى إلى رفع إيجارات الأراضي ، واضطراب سوق العمل الزراعية وانتشار البطالة الريفية ، وهبوط الأجور بدرجة أدت إلى تدني مستوى معيشة ما يزيد عن ٩٠٪ من سكان الريف إلى حد مخيف لا يستقيم معه نظام اجتماعي أو اقتصادي ، بعد أن أصبحوا لا يستطيعون تحقيق دخول تكفي لإطعامهم هم وأسرهم[٩] ، في ظل استمرار ارتفاع نفقات المعيشة في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، عما قبلها ، حيث واصلت الأرقام القياسية لنفقات المعيشة ارتفاعها بعد الحرب ، حتى بلغت فى ديسمبر ١٩٤٩ حوالى ٢٨١,٤ – باعتبار أنها كانت في الفترة من يونيو / أغسطس ١٩٣٩ = ١٠٠ – ، وفى ديسمبر من العام التالي وصلت إلى ٣٠٦,٤ ثم إلى ٣٢٧ في نوفمبر ١٩٥١ ، مع ملاحظة أن الأرقام الحقيقية تفوق ذلك ؛ لأن تحديد هذه الأرقام اعتمد أساسًا على أسعار الحكومة الثابتة للسلع ، والتي لا يمكن أن تتاح في الغالب لجمهور المستهلكين إلا بأسعار السوق السوداء المرتفعة جداً ، ولهذا ذهب مسئول بوزارة التجارة المصرية ، إلى أن هذه الأرقام إذا حُسِبت على أساس الأسعار الحقيقية للسلع لزادت عن تقديرات الحكومة بكثير ، ولوصلت في ديسمبر ١٩٥٠ – على سبيل المثال – إلى ٣٥٠ على الأقل من مثيلاتها في سنة ١٩٣٩[١٠] .

وبينما كان أكثر من ٩٠٪ من الريفيين يعيشون دون خط الفقر ، في ظل سوء توزيع الثروة الزراعية ، وارتفاع نفقات المعيشة ، انتشرت البطالة في المدن ، بين الخريجين والعمال ، بعد أن تجاوزت الزيادة فى أعدادهم فى النصف الأول من القرن

العشرين – بالتوسع في التعليم ، ونمو الرأسمالية ، وزيادة عدد المصانع ، وتوفر فرص عمل ، على الأقل إبان تمركز القوات الأجنبية بالمنطقة العربية فى الحربين العالميتين – الزيادة في فرص العمل ، بحكم استمرار السيطرة المالية والتجارية والصناعية للأقليات الأجنبية المحلية ، واتجاهها لاستخدام موظفين أجانب على حساب المصريين ، الذين نادرا ما وجدوا فرصًا للعمل إلا بمشروعات بنك مصر ، وبعض المؤسسات الأخرى التي وفرت لهم فرصًا محدودة للعمل ، سرعان ما تقلصت بعد التعاون الكامل بين بنك مصر والعناصر الأجنبية المحلية في أواخر الثلاثينيات(١١) ، وكذلك اتجاه البنوك والبيوت التجارية والهيئات والمصالح لخفض عمالتها ، على الأقل إبان الأزمات ، في وقت كان يتم فيه تسريح أعداد هائلة من العمال ، كلما انخفض عدد القوات الأجنبية المتمركزة بالمنطقة فى أعقاب كل حرب(١٢) .

وقد أدى انتشار الفقر والبطالة بين الخريجين والعمال فى المدن ، وصغار الملاك والمعدمين في الريف ، إلى ظهور حركات رفض اجتماعي ، اختلفت مظاهرها بين المدن والريف ، فبينما اتخذ هذا الرفض في المدن شكل إثارة الاضطرابات وتحريك المظاهرات والإضراب عن العمل والاعتصام بالمصانع(١٣) ، فقد اتخذ في الريف شكلاً جديداً تجلى في دخول الفلاحين فى مصادمات مع الملاك ، ومن خلفهم السلطات بعد أن مارسوا العنف لأقصى مداه فى ثورة ١٩١٩ ، وبدأت الاشتراكية تخاطبهم منذ مطلع العشرينيات ببرامج ثورية وتطالب بتصفية الإقطاعيات ، وتوزيع الأراضي على الفلاحين المعدمين ، وقد دخل الفلاحون في مصادمات مع الملاك ، ومن خلفهم السلطات منذ العشرينيات ، حتى أنه لم تمر سنة دون سقوط قتلى وجرحى من الفلاحين ، وإحداث إصابات في صفوف رجال البوليس ، ففي سنة ١٩٢٧ أسفر الصدام الذي وقع بين المنتفعين بأراضي الوقف في بلدة الشنطور مركز ببا ، والسلطات عن قتل ثلاثة من الأهالي ، وإصابة كثيرين من بينهم خمسة من رجال البوليس ، كذلك انتهى الصدام الذى وقع بين مزارعي تفتيش صبح – مركز ههيا – ، بوفاة اثنين

من الفلاحين وإصابة كثيرين ، منهم بعض رجال البوليس[١٤] .

ولما ازداد وضع الريف سوءاً في أعقاب الحرب العالمية الثانية بارتفاع نفقات المعيشة ، وازدياد حدة الاختلال في توزيع الثروة الزراعية ، واضطراب سوق العمل الزراعية ، كثرت المصادمات بين الفلاحين وكبار الملاك ومن خلفهم السلطات ، كلما اعترض الملاك على مساعي الفلاحين لتحسين ظروفهم المعيشية ، حيث اصطدم أهالي كفر البرامون بالبوليس في فبراير ١٩٤٨ . لما تظاهروا ضد ممارسات عمدة المنطقة التي استهدفت منعهم من الخروج للعمل في المناطق المجاورة ، بأجورٍ تفوق التي كان يحددها تفتيش افيروف – والتي لم تزد عن خمسة قروش يومياً للعامل في حين بلغت بالمناطق المجاورة ثمانية قروش – الذي امتلك معظم أراضي الزمام البالغة ٧٥٠ فداناً ، ورفض تأجيرها للأهالي ، الذين لم يمتلكوا منها إلا اثني عشر فداناً ، على الرغم من بلوغ عددهم ٣,٠٠٠[١٥] .

وفي الوقت الذي ازدادت فيه المواجهات بين الفلاحين والملاك ومن خلفهم السلطات في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، أخذت التنظيمات الشيوعية تهتم بالعمال والفلاحين ، حتى أن الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني مدت نشاطها بين الفلاحين ، إلى مناطق قرب أسيوط والمنصورة والتي شهدت في سنة ١٩٤٨ أول قضية عن نشاطٍ شيوعي بين الفلاحين بقرية طناح[١٦] .

المخاوف البريطانية من تصاعد المسألة الاجتماعية :

أثار استمرار تفاقم المسألة الاجتماعية وتزايد مظاهر الرفض في المدن والريف على حد سواء ، مخاوف بريطانيا على مستقبل المجتمع المصري ، باعتبار أن استمرار تدني مستويات معيشة القطاعات الكبيرة من سكانه سيجعله عرضة للتأثر السريع بالأفكار الشيوعية والاتجاه نحو الثورة الاجتماعية ، لاسيما بعد أن نشطت التنظيمات السياسية ذات التوجهات الأيديولوجية – مصر الفتاة ، الإخوان المسلمون ، الجماعات

الماركسية – في تكوين الكوادر والأنصار ، على حساب التنظيمات السياسية التقليدية ذات الثقل الجماهيري ، من خلال طرح أفكار للإصلاح السياسي والاجتماعي في الثلاثينيات والأربعينيات ، وجدت استحساناً من قطاعات كبيرة من الشباب ، على الرغم من وسمها بالتطرف ، ومعاداتها للتنظيمات السياسية التقليدية ، بما فيها الوفد صاحب الشعبية الكاسحة(١٧) .

ولعل هذه المخاوف كانت وراء اهتمام بريطانيا منذ العشرينيات بجمع تقارير عن حالة الفلاحين – بالفيوم ، والمنيا ، وكفر الزيات – في ظل ارتفاع نفقات المعيشة ، والإيجارات ، وهبوط أسعار الحاصلات الزراعية ؛ وذلك للوقوف على مدى تعلقهم بالبلشفية واستعدادهم للثورة على أحوالهم المعيشية والمطالبة بحقوقهم في الأرض الزراعية(١٨) .

ولما ازداد تدنى مستويات المعيشة ، مع تأثر مصر بأزمة الكساد العالمي في بداية الثلاثينيات ، وانتشار البطالة ، وهبوط أسعار الحاصلات الزراعية ، في الوقت الذي حافظت فيه نفقات المعيشة على ارتفاعها ، بدأ ينتاب بريطانيا الخوف من أن يتحول الفلاحون في ظل هذه الظروف إلى غنيمة سهلة للأفكار البلشفية(١٩) .

وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية ، تضاعفت مخاوف بريطانيا من أن يؤدى استمرار تفاقم الأزمة الاجتماعية إلى تفجير ثورة اجتماعية بمصر ، أصبحت قاب قوسين أو أدنى منها ، بعد أن ازداد الاختلال فى توزيع الثروة ، وساءت مستويات المعيشة وواصلت نفقات المعيشة ارتفاعها ، في الوقت الذي تصاعدت فيه حدة البطالة ، وبخاصة بين شباب الخريجين الذين اقتنعوا بدور السياسة البريطانية فى نشر الجهل ، والفقر والمرض ، وتطلعوا لإنعاش الحالة الاقتصادية ، بما يوفر لكل فرد بمصر فرصة العمل التي تمكنه من الحياة(٢٠) .

وتطلُّع شباب الخريجين للنهوض بالحالة الاقتصادية من أجل إيجاد فرص عمل

لهم ، دفعهم إلى الانسياق خلف من اهتموا بالدفاع عن الإصلاح الراديكالي لأزمة مصر الاجتماعية ، وبخاصة بعد أن بدت أمامهم حكومات الأحزاب التقليدية مترددة فى اتخاذ إجراءات أكثر إيجابية للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي ، وتوقف تدخلها لحل الأزمة عند اتخاذ بعض الإجراءات التي لم تمس المظاهر الخارجية لمشكلات مصر الاقتصادية والاجتماعية[٢١] .

ومما زاد من مخاوف بريطانيا امتداد هذا الاتجاه إلى الكوادر الشبابية للتنظيمات السياسية التقليدية وفي مقدمتها الوفد ، الذي تبلور داخله جناح شبابي تقدمي قاده د . محمد مندور عُرِف بالطليعة الوفدية اتفق مع التنظيمات الأيديولوجية ذات النشاط المتزايد وبخاصة الشيوعية ، على أولوية حل المسألة الاجتماعية ، بطرح برامج تتجاوز الحلول التقليدية التي كانت الحكومات المصرية ما تزال ترددها الواحدة تلو الأخرى ، بعد أن اقتنع رجال هذا الجناح بأن التطرف السياسي يعود إلى التفاوت الصارخ في توزيع الثروة بين الأغنياء والفقراء ، والذى لن يجدى معه قمع ، ما لم يوضع حد لهذا الاختلال بتضحية الأغنياء بشيء من أموالهم الوفيرة للفقراء ، حتى لا تزداد الأمور سوءاً فتكون تضحياتهم أعظم[٢٢] .

ولعل اقتناع الطليعة الوفدية بإعادة توزيع الثروة للخروج من الأزمة قد جعل رموزها ، وفى مقدمتهم د . محمد مندور ، يستغلون الصحف التي رحبت بمقالاتهم – الوفد المصري ، ورابطة الشباب ، والناس ، والبعث التي رخص للدكتور مندور بإصدارها في ٢٦ يوليو ١٩٤٤ – في المطالبة على صدر صفحاتها بمحاربة الفقر والجهل والمرض ، وتحقيق العدالة الاجتماعية ، وتحسين ظروف العمال والفلاحين ، حتى لو اقتضى الأمر الشروع في الإصلاح الزراعي[٢٣] .

وترديد هذه المطالب ، جعل السلطة التنفيذية تتهم الصحف التي فتحت أبوابها

لرموز الطليعة الوفدية وغيرهم ممن طالبوا بحلول تقدمية لمسألة مصر الاجتماعية بالعمل على قلب النظام الاجتماعي والاقتصادي للدولة ، وتغيير النظم الأساسية للهيئة الاجتماعية ، بعد أن اتجهت مقالاتها اتجاهًا مغايراً للنظم الأساسية فى البلاد ، ومن ثمَّ بدأت – استناداً إلى المادة ١٥ من الدستور – في تعقب هذه الصحف التي رأت أنها تروج للأفكار الهدامة – البعث ، والجبهة ، والفجر الجديد ، والطليعة ، الضمير ، وأم درمان – ، حتى عطلتها تعطيلاً نهائيًا في سنة ١٩٤٦ ، بدعوى أن السماح لها بالاستمرار في خطتها يجر تفكير القراء إلى ما فيه خطر على النظام الاجتماعي في البلاد(٢٤) .

وفى الوقت الذي روج فيه أعضاء الطليعة الوفدية وغيرهم للحلول الاشتراكية لأزمة مصر الاجتماعية ، كان د . محمد مندور يعمل لإصابة مركز حزب الوفد بالتطرف ، وتزويده بالثورة ، وإقناعه بصلاحية الحلول الاشتراكية لتحقيق غاياته في البلاد ، بإحداث انقلاب سياسي واجتماعي . وجدير بالذكر أن تمادي د . مندور في هذا الاتجاه كان نوعًا من الضغط على بريطانيا التي طالما انزعجت من انتشار الشيوعية والأفكار المتطرفة في مصر ، ولذا رأى أن استبعاد تفاوضها مع الوفد بشأن المسألة المصرية يعني اتجاهه لإعلان برنامج اجتماعي له صبغة اشتراكية(٢٥) .

هذا في الوقت الذي حدث فيه نوع من التحالف بين الطليعة الوفدية والتنظيمات الشيوعية للعمل معًا ، على الأقل بين شباب الجامعات ، عقب الإجراءات المضادة للديمقراطية ، التي اتخذتها حكومات : النقراشي ، وصدقي ، وعبد الهادي(٢٦) .

وهذا التقارب بين الطليعة الوفدية ، والتنظيمات الشيوعية التي نشطت مع غيرها من التنظيمات السياسية ذات التوجهات الأيديولوجية في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، واستمرار تفاقم أزمة مصر الاجتماعية ، أدى ببريطانيا و الحكومة

المصرية ، إلى الاتفاق على ضرورة البحث عن حلول للمسألة الاجتماعية بعد أن اتفقا على أن تحقيق الاستقرار الاجتماعي لمصر ووقف انتشار الشيوعية والأفكار المتطرفة فيها ، يتوقف على تحقيق درجة كبيرة من الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي(٢٧) .

ويعود اهتمام بريطانيا باستقرار النظام الاجتماعي في مصر إلى ما قبل الحرب العالمية الأولى ، ومنذ أن اهتمت سياسة الاحتلال بالعمل على زيادة مساحة الملكيات الزراعية الصغيرة ، أو تثبيتها – على الأقل – في الوقت الذي واصلت فيه دعمها للملكيات الكبيرة ، ورعاية مصالح كبار الملاك .

وتفادياً لحدوث اضطراب بين أصحاب الملكيات الكبيرة وصغار الملاك ، وبصورة تضمن استقرار الأوضاع الاجتماعية في مصر ، ظهر اتجاه في السياسة البريطانية ، رمى إلى زيادة مساحة الملكيات الصغيرة (ما دون الخمسة أفدنة) والحيلولة دون تلاشيها ، وذلك إما بالعمل على تخفيف الأعباء البدنية والمالية الملقاة على عاتق الفلاحين – بإلغاء السخرة وتقديم التسهيلات الائتمانية التي تجنبهم مغبة الاقتراض بفوائد مرتفعة ، وتراكم الديون على أراضيهم بدرجة تعرضها للمصادرة – ، وإما بالتدخل تشريعياً لحماية الملكيات الصغيرة ، عندما أصدرت في ٢٨ نوفمبر ١٩١٢ قانون الخمسة أفدنة الذي كان يقضى بعدم جواز الحجز على أطيان من يملكون خمسة أفدنة أو ما دونها ، وكذا مساكنهم وملحقاتها ، وأدواتهم الزراعية ودابتين من الدواب التي تُستعمَل في الأعمال الزراعية(٢٨) .

وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية بدأت المساعي البريطانية للتخفيف من حدة المسألة الاجتماعية في مصر ، عندما عرضت على الحكومة المصرية إرسال كميات من الملابس والمواد الغذائية ، لتوزيعها على المحتاجين إليها من الفلاحين والعمال ، على أن تصحب عملية التوزيع دعاية بين المصريين ، مفادها أن هذه المساعدات مقدمة

من الحكومة البريطانية للرجل العادي في مصر ، على الرغم من النقص الحاد فيها ببريطانيا ، والقيود المفروضة على خروجها من هناك(٢٩) .

وعلى الرغم من حاجة مصر إلى مثل هذه المساعدات في أعقاب الحرب فإن الحكومة المصرية لم ترحب بالعرض البريطاني ، الذي اعتبرته من باب الدعاية المقصودة أكثر من كونها مساعدات إنسانية ، هذا في الوقت الذى تطلعت فيه لإنجاز برامج للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي ؛ لرفع مستويات المعيشة ، واستعادة القدرة الإنتاجية للبلاد التي تراجعت إبان الحرب العالمية الثانية(٣٠) .

بريطانيا والإصلاح الزراعي :

لما أدرك البريطانيون أن الإجراءات الإصلاحية التي اتخذتها الحكومة المصرية منذ توقف الحرب وحتى أواخر الأربعينيات ، ما زالت عاجزة عن الحد من تفاقم المسألة الاجتماعية والتخفيف من حدتها ، طالبوا الحكومة المصرية بالتعجيل بالإصلاح الذى كان يسير ببطء شديد ، والذي رأوا ضرورة تعامله مع الاختلال الصارخ فى توزيع الثروة ، باعتباره أساس مسألة مصر الاجتماعية(٣١) .

وتركيز بريطانيا على أن يشمل الإصلاح الاجتماعي في مصر ، إعادة النظر في توزيع الثروة المصرية ، جاء بعد إدراكها لخطر الوضع ، في ظل شيوع النظام الإقطاعي للأرض الزراعية Feudal System of Land Tenure الذي لم يعد اقتصاديًا بل أصبح جائرًا اجتماعيًا ؛ لأنه تسبب في خلق ظلم اجتماعي فادح ، قد يجعل مصر تربة خصبة لنمو الشيوعية ، كما أدى إلى هبوط إنتاجية الأرض الزراعية ، بما فيها الأملاك الكبيرة التي لم تعد أكثر خصوبة من المساحات القزمية ، فضلاً عن مساهمته في خفض القوة الشرائية لمعظم المصريين الذين لم يعد أمامهم إلا استهلاك المنتج المحلي الذي اتسعت أمامه السوق المصرية ، على الرغم من انخفاض مستواه التقني(٣٢) .

وبلوغ الحال في ظل النظام الإقطاعي إلى هذه الدرجة من السوء ، جعل أحد المسئولين البريطانيين يؤكد لحكومته أن مصر لم يعد أمامها إلا الثورة ، أو التغلب على الفقر نهائيًا ، بالإسراع في إصلاح النظام الإقطاعي ، والبدء في الإصلاح الزراعي الذي أصبحت الحاجة الملحة إليه تزداد من يوم لآخر[٣٣] .

ولما كان البريطانيون يخشون الثورة ، ويرفضون الحلول الثورية لأزمة مصر الاجتماعي ؛ة فقد سارعوا إلى تقديم مشروع للإصلاح الزراعي ، تجاوز في مضمونه مشروعات الإصلاح الزراعي التي طُرِحت على الساحة المصرية في أعقاب الحرب العالمية الثانية[٣٤] ، عندما طالب بالتحديد الفوري للملكيات الزراعية الكبيرة ، ومصادرة ما يزيد عن الحد الأقصى لتوفير مساحات من الأراضي تساعد على إنجاح سياسة إعادة توطين المعدمين وأشباه المعدمين في مساحات توفر لهم – على الأقل – ضروريات الحياة ، التي عمل المشروع على حمايتها من التفتت .

وقد اهتم المشروع البريطاني للإصلاح الزراعي ، الذي أعده مستر جونسون Sir Johnson في أواخر الأربعينيات ، وبالتحديد في سنة ١٩٤٩ ، بإعادة توطين Resettlement ملايين الأسر المُعدمة وشبه المُعدمة ممن كانوا يمتلكون مساحاتٍ زراعية غير اقتصادية ، في مساحاتٍ تمكنهم من العيش فوق خط الفقر ، تبلغ خمسة أفدنة ونصف للأسرة المكونة من خمسة أفراد[٣٥] . ولتنفيذ سياسة إعادة التوطين على وجه السرعة ، لاحتواء الآثار الناجمة عن تفاقم المسألة الاجتماعية ، طالب المشروع الدولة المصرية القيام بتوفير مساحاتٍ زراعية ضخمة ، إما بالشروع في استصلاح مساحات كبيرة من الأراضي البور – مليون فدان كمرحلة أولى– ، أو بمصادرة أراضي كبار الملاك[٣٦] .

وتعجيلاً بالإصلاح الزراعي ، نوَّه البريطانيون إلى أن نجاح الحكومة المصرية في إتمام مشروع استصلاح المليون فدان ، بالتوسع فى مشروعات مياه النيل ، سيوفر لها

فرصة كبيرة للبدء في إعادة توطين المُعدمين وأشباه المُعدمين[٣٧] . ولذا اعتبروا إهمال المشروع كارثة ومأساة كبيرة ؛ لأنه سيحرم أسراً كثيرة من فرصة الاستقرار بمساحات من الأراضي الزراعية ، تمكنهم من العيش فوق خط الفقر[٣٨] .

ولما كان البريطانيون يرون أن الوصول بمشروعات مياه النيل إلى مستوى يساعد على زيادة المساحة الزراعية بدرجة تستوعب الزيادة السكانية يحتاج إلى ربع قرن على الأقل[٣٩] ؛ فقد أقر مشروع جونسون تحديد الملكيات الزراعية الكبيرة ، ومصادرة ما يزيد عن الحد الأقصى منها ، باعتبار ذلك الوسيلة الوحيدة لتدبير المساحات الزراعية المطلوبة لإنجاح مشروع إعادة توطين المُعدمين وأشباه المُعدمين في أقصر وقت ممكن ؛ لأن مصادرة أراضي عائلة واحدة كعائلة الـ (Wakts) سيوفر ٢٠٠,٠٠٠ فدان للبدء فوراً في هذه السياسة[٤٠] .

وجدير بالذكر أن مشروع جونسون للإصلاح الزراعي في مصر لم يتوقف عند حد المطالبة بتحديد الملكية ومصادرة ما يزيد عن الحد الأقصى للاستفادة منه ، مع ما يستصلح من أراضي بور ، في زيادة الملكيات الصغرى ، وتوطين ملايين الأسر المُعدمة وشبه المُعدمة ، في مساحات تمكنهم من العيش عند حد الكفاف ، بل إنه اهتم بالحفاظ على الملكيات الصغيرة التي من المفترض زيادتها بإقراره ، حتى لا يترك الحبل على الغارب أمام أصحابها لتجزئتها وتفتيتها فيما بينهم إلى ما دون المستوى الذي يوفر حياة متواضعة لكل أسرة ، عندما تبنى إصدار تشريع يمنع تجزئة المساحات الزراعية الصغيرة وتفتيتها ، إلى ما دون الحد الأدنى المقرر لإعاشة كل أسرة تحت أية ظروف بما فيها حق الإرث الشرعي ، كما يمنع كبار الملاك من إحراز أراضي جديدة فوق الحد الأقصى للملكية الذي يتم تقريره[٤١] .

وهكذا أقر مشروع جونسون للإصلاح الزراعي في مصر ، مبدأ تحديد الملكية الزراعية ، ومصادرة ما يزيد عن الحد الأقصى ، دون الالتزام بدفع أية تعويضات عن

الأراضي المُصادَرة ، لإنجاح سياسة إعادة التوطين ، طالما أنه لا يتوقع توفير الأراضي المطلوبة بالاعتماد على استصلاح الأراضي البور .

وعلى الرغم من تعامل مشروع جونسون بجرأة مع أساس مسألة مصر الاجتماعية ، فإن إقراره لتحديد الملكيات الكبيرة ، ومصادرة ما يزيد منها على النصاب ، ومنعه تضخم المساحات الكبيرة ، وتجزئة المساحات الصغيرة ، جعل البريطانيين لا يتوقعون له حظًا أوفر عن غيره من مشروعات الإصلاح التي سبق أن طُرِحت على الساحة المصرية بما فيها مشروعي محمد خطاب ، ومريت غالي ، اللذين جاءا هينين لينين بالنسبة لكبار الملاك ، عندما أقرا بأن تحديد الملكيات لا يسرى إلا على الملكيات في المستقبل(٤٢) .

ويعزى هذا التوقع إلى السيطرة الكاملة لكبار الملاك على إدارة الحكم والبرلمان الذي شكلوا داخله أغلبية تأهبت باستمرار للتصويت ضد التدابير الإصلاحية التي تُطرَح عليه ، وتتعارض مع مصالحهم وبرامج أحزابهم(٤٣) .

فعندما بدأ مجلس الشيوخ في مناقشة مشروع تحديد الملكية بخمسين فدانًا في المستقبل ، والذى تقدم به محمد خطاب ، فى أعقاب الحرب العالمية الثانية ، تكاتف كل أعضاء المجلس على اختلاف انتماءاتهم السياسية – الأحرار الدستوريين ، الوفديين ، الكتلة الوفدية ، الهيئة السعدية – لوأد المشروع ، حتى انتهى الأمر بإحالته على لجنة لدراسته كان يستحيل عليها الانعقاد ، وأخذ قرار بشأنه ، إلى أن انتهت عضوية مقدمه ، فاجتمعت وأعدت تقريراً رفضت بموجبه المشروع ، بعد أن دافعت عن الملكيات الكبيرة وفائدتها للاقتصاد القومي(٤٤) .

وموقف كبار الملاك من مشروع خطاب أظهر مدى رفضهم لإصلاح نظام الملكية وعدم قبولهم بتحديد الملكيات الزراعية ولو في المستقبل ، ودون المساس بالملكية القائمة ، معتبرين أن التحديد أحد الحلول العنيفة لأزمة مصر الاجتماعية ، وأنه

بالإمكان الوصول إلى الأهداف المقصودة من ورائه بوسائل أخرى يجب استنفادها قبل التفكير في مثل هذه المشاريع الخطيرة ، ومنها العمل على زيادة المساحة الزراعية والمحصولية ، والشروع في توزيع الأراضي الأميرية على الفلاحين ، وتنظيم العلاقة بين الملاك والمستأجرين ، وتشجيع الصناعات ، واستغلال الثروة المعدنية ، وبحث فرض ضريبة تصاعدية على الإيرادات بأنواعها المختلفة(٤٥) .

وبتأكد البريطانيين من رفض كبار الملاك لمبدأ تحديد الملكية ، رأى مستر جونسون أنه من الصعوبة بمكان إجراء إصلاح زراعي فى مصر ، ما لم يطرأ تغيير على مناخها السياسي ، ويتوفر لها برلمان يتمتع أغلبية أعضائه بالاستعداد لإقرار الإصلاحات الضرورية ، وفى مقدمتها الإصلاح الزراعي(٤٦) باعتبار أن مشكلة مصر ليست اجتماعية ، بقدر ما هي سياسية واجتماعية واقتصادية(٤٧) .

البدائل البريطانية للإصلاح الزراعي لحل المسألة الاجتماعية :

لما أدرك البريطانيون أن ظروف مصر لا تسمح بالبدء في إجراء إصلاح زراعي على وجه السرعة ، لاحتواء المسألة الاجتماعية المتفاقمة ، وتجنيب المجتمع المصري مغبة اندلاع ثورة اجتماعية ، اتجهوا إلى حث الحكومة المصرية على الإسراع بوضع خطة طويلة المدى – كما يرى مستر كامبل Mr. Campbell– للإصلاح الاجتماعي تقوم على دراسة متأنية للمسألة الاجتماعية في مصر ، وتحليلها تحليلاً دقيقًا(٤٨) .

وقد فضل البريطانيون أن يقوم على وضع هذه الخطة خبراء إنجلترا – بعد أن أُرجئ اقتراح بمشاركة الأمريكان في وضعها إلى مرحلة لاحقة – ممن لا يشك في كفاءتهم وعاشوا بمصر فترة أكسبتهم شهرة واسعة فيها ، وتؤهلهم للاتصال المباشر بمشاكلها الاجتماعية التي يجب أن يمتلكوا المهارة والقدرة على التعامل معها(٤٩) .

بيد أن البريطانيين وجدوا صعوبة في أن يعهد المصريون لخبراء إنجليز بوضع

خطة للإصلاح في مصر ؛ وذلك لرفض المصريين القاطع في السنوات الأخيرة – كما يرى السفير البريطاني في مصر – لأية مقترحات أجنبية ما لم تعد تحت إشرافهم ، وتتماشى مع أهدافهم ومصالحهم ، فضلاً عن تخوفهم من أن تأتي الخطة التي يضعها خبراء أجانب متخمة بالتقارير ومنفصلة عن الواقع(٥٠) .

لهذا أخذ البريطانيون يفكرون في مساعدة خبراء بريطانيين متخصصين في حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية ، على التسلل إلى مصر ؛ لتدريب المصريين على حل مشكلاتهم وتقديم مقترحات تساعدهم على الخروج من أزمتهم الاجتماعية(٥١) ، وبخاصة بعد أن صرح بعضٍ المسئولين المصريين – خشبة باشا وزير الدولة وسرى باشا رئيس الوزراء مايو ١٩٤٩ – في أكثر من مناسبة ، عن استعداد مصر للاستعانة بخبراء أجانب لمساعدتها في التغلب على مشاكلها الاجتماعية ، وفى مقدمتها النقاط الخمسة التي ربط محمد صلاح الدين بك – وزير الخارجية في وزارة مصطفى النحاس باشا السابعة ١٢ يناير ١٩٥٠/ ٢٧ يناير ١٩٥٢ (٥٢)– حل المسألة الاجتماعية بإيجاد حلول لها (٥٣) .

لكن هذا التوجه لم يحظ بتأييد كل المسئولين البريطانيين ، وفي مقدمتهم مستر كامبل Mr. Campbell الذي ذهب إلى عدم وجود ما يدعو لمساعدة بعض الخبراء البريطانيين على التسلل إلى مصر ؛ لأن الحكومة المصرية لم تطلب رسمياً إيفاد خبراء لمساعدتها في حل أزمتها الاجتماعية ، وأن تصريحات بعض المسئولين المصريين ، لا تعبر عن اتجاه عام للدولة ، بقدر ما تعبر عن وجهات نظر أصحابها الشخصية(٥٤) ، هذا في الوقت الذي رأى فيها أنه من الصعوبة بمكان على الحكومة البريطانية إرسال اقتصاديين ومخططين بصورة شخصية على نفقتها إلى مصر ، وفرضهم على حكومتها ، واعتبر أن الجري وراء ذلك يعد أمراً مُبدداً للوقت والمال(٥٥) .

بيد أن اعتراض مستر كامبل على اتجاه بريطانيا لإرسال خبراء إلى مصر بصورة

غير رسمية لم يثنها عن الاستمرار في هذا الاتجاه ، عندما واصلت البحث عن خبير يستطيع تقديم مقترحات للمصريين تساعد في حل مسألتهم الاجتماعية ، وبخاصة النقاط التي علق صلاح الدين بك الخلاص من الأزمة على إيجاد حلولٍ لها ، والتي اعتبرها البريطانيون لا تتصل إلا بجانبٍ واحدٍ من المشكلة المصرية(٥٦) .

ولما كان قد تقرر أن يقوم السير هنري تيزارد Sir Henry Tized برحلة إلى قواعد القوة الجوية الملكية Royal Air Force Stations في الشرق الأوسط ، فقد وقع عليه الاختيار لزيارة مصر إما بصورة رسمية ، وبدعوة من الحكومة المصرية ، وإما بصورة شخصية ، وذلك لمدة أسبوع في نهاية مارس أو بداية أبريل ١٩٥٠م . وفي كلتا الحالتين سيكون الهدف من زيارته مناقشة مشاكل مصر المختلفة ، وفي مقدمتها تحقيق الرفاهية الاجتماعية ، مع قياداتها السياسية والاقتصادية والعلمية ، وتقديم مقترحات لحلها في إطار خطة شاملة ومتوازنة طويلة المدى (٥٧) .

وقد جاء اختيار السير هنري تيزارد لهذه المهمة ؛ لاقتناع الأوساط البريطانية بكفاءته ، وقدرته على تقديم مقترحات على مستوى عالٍ ، قد تُمكّن مصر من علاج مشكلاتها الاقتصادية – الاجتماعية ، وخصوصا إذا تجاوزت مقترحاته الموضوعات التي حددها الجانب المصري ، وامتدت إلى مشكلات مصر الاجتماعية الكبرى ، في إطار وضع برنامج شامل ، يتناول مشكلات مصر الكثيرة ، وفي مقدمتها الحيازة الزراعية Land Tenure ، والانفجار السكاني Over- Population ، والتنمية الصناعية Industrial Development ، والتعليم ، والإدارة العامة Public Ad-ministration وغيرها(٥٨) .

ولما كان البريطانيون يرون ضرورة مساعدة المصريين في مواجهة أزمتهم التي بلغت درجة كبيرة من التعقيد في سنة ١٩٥٠ ، فقد اتجهوا إلى البحث عن خبير يحل محل السير هنري تيزارد في أداء مهمته ، بعد أن أدركوا استحالة مغادرته

المملكة المتحدة في صيف ١٩٥٠ ، والاتجاه إلى الشرق الأوسط ، وانتهوا إلى ترشيح السير ألكسندر كرر – ساوندر Sir Alexander Carr-Sounder لزيارة مصر لفترة محدودة ، يقدم خلالها مقترحات للحكومة المصرية ، تساعدها على الشروع عملياً في حل مشكلاتها الاجتماعية ، باعتباره من أفضل الخبراء البريطانيين في حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية ، بما فيها المشكلة السكانية ، بحكم عمله مديراً لمدرسة الاقتصاد بجامعة لندن London School of Economic وأستاذاً لعلم الاجتماع Social Science لأربعة عشر عاماً . وقد أخبرت الخارجية البريطانية مسئوليها في مصر بإمكانية زيارة ساوندر مصر لمدة أسبوع في أوائل يوليو ١٩٥٠ ، وهو في طريقه إلى الشرق الأقصى ، إذا أبدت الحكومة المصرية رغبة في الإفادة بخبراته(٥٩) .

وفي الوقت الذي اهتمت فيه بريطانية بإرسال خبراء بريطانيين متخصصين في حل المشكلات الاقتصادية – الاجتماعية ، إلى مصر لمساعدة حكومتها في التخطيط لمواجهة المسألة الاجتماعية ، اتجهت إلى الترحيب بوصول التنظيمات السياسية التقليدية إلى السلطة ، ودعم سياساتها الإصلاحية ، وبخاصة الوفد ، الذي رحبت بوصوله إلى السلطة ، وأبدت استعدادها لدعم سياسات حكومته الإصلاحية ، على أملٍ أن تحد من استمرار تفاقم المسألة الاجتماعية ، بما يساعد على احتواء السخط المتزايد لدى المصريين وقطع الطريق إلى السلطة أمام التنظيمات السياسية الأيديولوجية ، التي استغلت الأزمة في طرح أفكارٍ لحلها ، أدت بقطاعٍ كبيرٍ من الشباب المصري الذى نال قسطًا من التعليم ، إلى الجري وراءها والانفضاض من حول التنظيمات السياسية التقليدية ، وأبدت استعدادها لدعم سياسات الوفد الإصلاحية لثقتها في كونه التنظيم السياسي الذي ما زال يتمتع بشعبية جارفة ، ومكانة في الحياة السياسية المصرية ، وقدرة من خلال النظام البرلماني على تمرير القوانين الإصلاحية ، طالما احتفظ بالسلطة ، وكذا امتلاكه القدرة – وهو خارجها–

على معارضة سياسات الحكومات غير الوفدية ، هذا في الوقت الذي أعطت فيه الدعاية الانتخابية للوفد ، وخطبة العرش ، وتصريحات قياداته بالصحف ، وتحت قبة البرلمان ، ثقة لبريطانيا في جديته في الإصلاح الاقتصادي ، والاجتماعي وخصوصاً بعد أن أصبح ينتظم قوى أخذت تعمل لمساعدة الحكومة الوفدية في وضع سياسات لمواجهة مشكلة مصر الاقتصادية والاجتماعية ، وتحسين مستوى معيشة القطاع العريض من المصريين(٦٠) .

لهذا وبمجرد أن وصل الوفد إلى السلطة في سنة ١٩٥٠ ، أعلن وزير المالية البريطاني عن تعاطف حكومته مع حكومة الوفد ، ودعم كل محاولاتها لتحسين مستوى معيشة المصريين(٦١) ، حتى يتمكن الوفد – كما ذهب مستر كامبل – من التعامل مع الحالة في مصر ، ومع مشاكلها الاقتصادية بدرجة لا تدفع العصبيات إلى التخلي عنه وتحمل عبء إعادته إلى السلطة ، وقطع الطريق إليها على التنظيمات السياسية الأيديولوجية – الإخوان المسلمين ، والشيوعيين – التي كانت تعمل بهمة ونشاط ، على الرغم من الاحتياطات الأمنية ، وكبح البوليس لها(٦٢) .

بيد أن الإجراءات التي اتخذتها حكومة الوفد للحد من استمرار تفاقم المسألة الاجتماعية ، لم تخرج عن كونها مسكنات أكثر منها حلولاً جذرية للمسألة ، بعد أن ابتعدت عن المساس بجوهرها المتمثل في سوء توزيع الثروة ، وتمحور سياستها حول العمل لخفض نفقات المعيشة ، وتحسين الدخول ، ووضع قوانين للتأمين الاجتماعي ، وإصابات العمل ، والتعويض عن أمراض المهنة ، وعقود العمل المشترك والجماعي للعمال ، هذا بجانب العمل لتوسيع مساحة مجانية التعليم .

وقد جاء خفض نفقات المعيشة في مقدمة أولويات حكومة الوفد ، حتى أنها أعلنت في خطبة العرش في ١٦ يناير ١٩٥٠ ، انخفاض نفقات المعيشة من النقاط الأساسية في برنامجها الاقتصادي(٦٣) ، لهذا طرح وزير التجارة والصناعة الوفدي في

مارس ١٩٥٠ خطة من ثلاثين بنداً لخفض نفقات المعيشة ، وذلك من خلال العمل لاستيعاب الفائض النقدي في مشروعات صناعية واجتماعية كإجراء انكماشيDeflationary measure ، يسهم في تقليص حجم العملة المتداولة ، بدرجة تفضي إلى هبوطٍ عام في الأسعار ، وكذلك إعادة النظر في التعريفة الجمركية على واردات المواد الغذائية ، والتوسع في استيرادها ، إما بتجميع مبالغ ضخمة من العملة الصعبة ، أو بإجراء اتفاقيات مع بعض الدول لمقايضتها بالقطن ، هذا علاوة على العمل من أجل التحكم في أسعار السلع تماماً[٦٤] .

كذلك أقرت الحكومة الوفدية في ٢٠ فبراير ١٩٥٠ مضاعفة علاوة نفقات المعيشة لكل موظفي الحكومة بالمؤسسات الصناعية والتجارية في الوقت الذي اتجهت فيه إلى تحسين مستويات السكن الريفي ، وزيادة المراكز الاجتماعية ، والعمل بمشروع طويل المدى لإمداد القرى بمياه الشرب ، وتمرير قانون لتسهيل إقامة دور رعاية للأرامل والأيتام والمعاقين والعجزة من الرجال والنساء فوق سن الخامسة والستين ، وكذلك العمل على إيجاد مصادر جديدة للثروة وترشيد استغلال المياه ، وتحسين وسائل الري والصرف ، بما يتيح الفرصة لزيادة مساحة الأراضي الزراعية[٦٥] .

هذا في الوقت الذي أبدى فيه وزيرا الشئون الاجتماعية والتعليم الوفديين رغبتهما في إقرار قوانين سريعة للتأمين الاجتماعي للعمال الزراعيين ، والصناعيين وجعل التعليم الثانوي مجانياً ، وإنشاء جامعتين جديدتين ، إحداهما بأسيوط والأخرى بالقاهرة[٦٦] .

ولما كانت الإجراءات التي اتخذتها حكومة الوفد لمواجهة المسألة الاجتماعية ، قد ابتعدت عن جوهرها وتمحورت حول حلول تقليدية طالما رددتها حكومات كثيرة ، فقد رأى البريطانيون عجزها عن التخفيف – على الأقل – من استمرار تفاقم المسألة الاجتماعية ، بعد أن شارك بعضها بمردوده العكسي في تعقيد المسألة ، حيث أدى

التوسع في منح علاوة نفقات المعيشة ، لكل موظفي الحكومة إلى إحداث تضخم صاحبه نقص في توفير السلع الضرورية ، بدرجة أدت إلى ارتفاع أسعار السلع بنسبة فاقت الزيادة في العلاوة ، وهذا ما ترتب عليه استمرار ارتفاع الأرقام القياسية لنفقات المعيشة من ٢٧٤ في يونية ١٩٤٩ إلى ٢٨٩ في يونية ١٩٥٠ ، ثم ٣٢٧ في نوفمبر ١٩٥١ ، هذا إلى جانب القصور الذي انتاب سياسة حكومة الوفد لحل المشكلة الزراعية بعد أن تحول توزيعها لبعض أراضي الدولة على الفلاحين إلى مجال خصب للمحسوبيات وإيثار أقارب أصحاب النفوذ على غيرهم ، في الوقت الذى فشلت فيه الحكومة في زيادة المساحة الزراعية بدرجةٍ تتماشى مع آمال الوفديين في الإصلاح وتصريحاتهم(٦٧) .

لهذا تراجعت ثقة البريطانيين في إمكانية نجاح سياسات الوفد في علاج المسألة الاجتماعية المصرية ، حتى أن مسئوليها يذهبون إلى أن تصريحات ووعود الوفديين في المعارك الانتخابية اتسمت بالتهور والمبالغة ، وكانت أكبر من أن يستطيعوا التفكير فيها(٦٨) ، خصوصًا في ظل الفساد الإداري ، وسوء الأوضاع(٦٩) ووجود خلافات بين الوزراء الوفديين ، والذي تجلى في الهجوم الذي شنته جريدة البلاغ -التي كان يحررها ياسين سراج الدين ، وسخرها لتكون لسان حال شقيقه فؤاد وزير الداخلية عندئذ- على وزير المالية الوفدي بعد أن فشل في مواجهة ارتفاع نفقات المعيشة ومطالبته باتخاذ إجراءات أكثر فعالية لخفض الأسعار(٧٠) .

* * *

وبذلك كان تفاقم المسألة الاجتماعية المصرية في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، قد أزعج بريطانيا بقدر ما أزعج المستنيرين المصريين ، لاسيما بعد أن تزامن هذا التفاقم مع تكثيف التنظيمات الأيديولوجية لنشاطها في مصر ، وبخاصة التنظيمات الشيوعية المدعومة من الخارج ، والتي اهتمت بطرح أفكارٍ تقدمية لحل

المسألة الاجتماعية ، لاقت استحسان وقبول قطاعات من المصريين ، الذين جاءوا في معظمهم من الشباب الذين تخرجوا ولم يجدوا فرص العمل المناسبة ، هذا على الرغم من وجود اتجاه قوي كان يعد هذه الأفكار متطرفة وهدامة ، وتسعى لقلب نظام مصر الاجتماعي .

ولما كان الاستمرار في ترويج هذه الأفكار ، سيدفع المجتمع المصري بقوة نحو الثورة الاجتماعية التي ستضع نصب أعينها إعادة توزيع الثروة المصرية ، وتحقيق نوع من العدالة الاجتماعية ، باعتبارها لب المسألة الاجتماعية المصرية ، وبشكلٍ سيعرض نظام مصر الاجتماعي للهدم ، لذا اتجهت بريطانيا – انطلاقًا من حرصها على المحافظة على نظام مصر الاجتماعي الذي يحمي مصالحها – إلى الاهتمام بمسألة مصر الاجتماعية ، وبحث آليات للحد من تفاقمها وارجاء إنفجار ثورة اجتماعية في مصر .

لهذا أبدت بريطانيا استعدادها في أعقاب الحرب تقديم مساعدات للفقراء المصريين ، بيد أن هذا العرض لم يحز قبول الحكومة المصرية ، الذي اعتبرته من باب الدعاية ، ولما ازداد تفاقم المسألةفي أواخر الأربعينيات بدرجة أصبحت تنذر بالخطر ، طرحت بريطانيا مشروعًا جادًا للإصلاح الزراعي ، وعندما وجدت أنه من الاستحالة بمكان إقرار مثل هذا المشروع نظرًا لسيطرة كبار ملاك الأراضي على أداة الحكم والبرلمان ، ورفضهم لكل الإجراءات الإصلاحية التي تقترب من مبدأ التحديد ، حتى لو لم تمس الملكيات القائمة ، اتجهت لمشاركة مصر بالخبرة في وضع خطة طويلة المدى للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي ، لكن هذه المحاولة باءت كغيرها بالفشل ، ولذا لم تجد مفرًا من الاعتماد على القوى السياسية المصرية التقليدية في إجراء الإصلاحات اللازمة للحد من تفاقم المسألة ، وقد اختارت الوفد لهذه المهمة ، لكن السياسات التي تبنتها الوزارة الوفدية في سنة ١٩٥٠ لم ترق لبريطانيا ورأت أنها لا

تخرج عن كونها مسكنات .

وبفشل الإجراءات التي اتخذت لحل المسألة الاجتماعية ، اتجه المجتمع المصري بسرعة نحو الثورة التي تفجرت في صباح يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، بعد الإضرابات المتواصلة في المدن (١٩٤٩-١٩٥١) والمصادمات الدامية بالريف ، في كفور نجم ، وأبو الغيط ، وميت فضالة ، وغيرها ، بين الفلاحين ، وأصحاب المصالح الزراعية ومن خلفهم البوليس ، ولخطورة غض ثورة يوليو الطرف عن المسألة الاجتماعية ، فقد وضعت حلها على رأس أولوياتها .

الهوامش

(١) لمزيد من التفاصيل : محمد دويدار : الاقتصاد المصري بين التخلف والتطوير ، دار الجامعات المصرية ، الاسكندرية ١٩٧٨ ، ص ٢٦٤ ، فتحي عبد الفتاح : القرية المصرية ، دراسة فى الملكيات وعلاقات الإنتاج ، ج١ ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ١٩٧٣ ، ص ١٦ ، شريف حسن قاسم : دور رؤوس الأموال الأجنبية فى التنمية الاقتصادية فى مصر خلال ١٩٥٢-١٩٧٧ ، رسالة ماجستير غير منشورة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ص ٢١٧ .

(٢) محمد دويدار : المرجع السابق ، ص ص ١٦٠ ، ٢٠٣-٢٠٧ .

(٣) مريت غالي ، الإصلاح الزراعى ، الملكية ، الإيجار ، العمل ، القاهرة ١٩٤٥ ، ص ١٠ ، حسين خلاف ، التجديد فى الاقتصاد المصرى الحديث ، ط١ ، دار إحياء الكتب العربية ، القاهرة ١٩٦٣ ، ص ص ١٠٦ ، ١٠٩ .

(4) F. O. 371/1/73515, Report on the Egyptian Economy, p. 65.

(٥) بينما بلغت الزيادة السكانية فى الفترة ١٨٩٧-١٩٢٧ على سبيل المثال ٤٧٪ لم تزد الأراضى الزراعية بأكثر من ٨٪ ، لمزيد من التفاصيل ارجع إلى : حسين خلاف : المرجع السابق ، ص ١٠٤ ، حافظ عفيفي ، على هامش السياسة ، بعض مسائلنا القومية ، دار الكتب المصرية ، القاهرة ١٩٣٨ ، ص ١٨٣ .

(6) F. O. 371/73515, Report on the Egyptian Economy from Campbell to F.O. 1947.

(٧) أدت الزيادة السكانية بنسبة فاقت الزيادة في الأراضى الزراعية ، إلى هبوط حصة الفرد من الأرض من ٠,٩١٪ من الفدان سنة ١٨٨٢ قبل تنفيذ مشروعات الرى النيلية الضخمة إلى . . . . في سنة ١٩٤٧ .

(٨) لمزيد من التفاصيل ارجع إلى : فتحي عبد الفتاح : القرية المصرية ، ص٩٤ ، نفس المؤلف : الناصرية وتجربة الثورة من أعلى ، دار الفكر ، القاهرة ١٩٨٧ ، ص ص ١٦ ، ١٨ ، ٤٢ : حسين خلاف ، المرجع السابق ، ص ص ١٠٦ ، ١٠٧ ، ١١٣ ، محمود عبد الفضيل ، التحولات الاقتصادية والاجتماعية في الريف المصري ١٩٥٢-١٩٧٠ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٧٨ ، ص ١٢ مريت غالي : المرجع السابق ، ص ص ١٠ ، ٤٤-٤٥ .

(٩) أحمد علي : الثروة العقارية الزراعية (١) مجلة غرفة القاهرة ، السنة الخامسة ، العدد الثالث ، ص ص ٢٣١-٢٣٢ ، مريت غالي : المرجع السابق ، ص ص ١١ ، ٧١ ،

Crouchley, A.E.: The Economic Devlopment of Modern Egypt, London 1938, p. 224.

(10) F. O. 371/73515, Report on the Egyptian Economy, p. 65.

طارق البشري : الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥-١٩٥٢ ، ط٢ ، دار الشروق ، القاهرة ١٩٨٣ ، ص ص ١٩٧ ، ٣٢٤ .

(11) Deeb, Marius The Socio Economic Role of the Local Foreign Minorities in

Modern Egypt 1805-1961, International Journal of Middle East Studies 1978, vol. 9, p. 21.

(12) F.O. 141/723/1006, Economic Situation & State of Public Security From the Residency to F.O., Alex 20th Oct. 1933, p. 5, Tom, Little: Modern Egypt, London 1967, p. 94.

(١٣) منصور عبد السميع منصور ، حزب الكتلة الوفدية ١٩٤٢-١٩٥٣ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، بكلية البنات ، جامعة عين شمس ١٩٨٧ ، ص ٢٤٣ .

(١٤) رفعت السعيد : اليسار المصري ص ٤٢-٤٣ ، مارسيل كولب : تطور مصر ١٩٢٤-١٩٥٠ ، ترجمة زهير الشايب ، مكتبة مدبولي القاهرة ابدون« ، ص ٢٨٨ .

(١٥) طارق البشري : المرجع السابق ، ص ٢٢٣ .

(١٦) نفس المرجع ، ونفس الصفحة .

(19) Deeb, Marius: Op. Cit. p. 21; Botman, Selma: Egytp From Independence to Revolution 1919-1952, U.S.A. 1991, p. 58; Tom, Little Op, Cit. p. 94.

(١٨) وقد أفادت التقارير أن الفلاحين لا يتحدثون عن البلشفية ، أو حقوقهم في الأرض ، كما أكدت على عدم وجود مؤشر لثورتهم على أحوالهم المعيشية فى المستقبل .

F.O. 141/711/628, report on situation in the province compiled, From Information Received in Oct. 1926.

(19) F.O. 141/711/628, From Director General to the Oriental Secreatary, Cairo 12th April 1932, Ibid, British Consular Agency Tantah, 27th April 1932, p. 1; Ibid A note Consequences of financial crisis among the fellaheen, 9-4-1932; Ibid 141/732/1006 Economic Situation & State of Public security from the residency to F.O. Alex 20 Oct. 1933, p. 9, Ibid, Economic Situation & State of Public Security From Egypt to Mr. Yencken, Alex 16th Oct. 1933, p. 3.

(٢٠) وثائق عابدين ديوان جلالة الملك ، الشيوعية فى مصر ، ملف ٦٣٠ ، الحكم ببراءة شيوعى ، ٢٧/ ٢/ ١٩٤٧ .

(21) F.O. 371/80402/ JE 110316, From Campbell to Mr. Wright, Cairo, 19th March 1950, p. 2, Ibid, 371/73515, Report on the Egyptian Economy 20th Sep. 1949. .

(٢٢) طارق البشري : المرجع السابق ، ص ٤٠ .

(23) Botman, Selam, Op. Cit., pp. 61-62.

(٢٤) عابدين ، ديوان جلال الملك ، الشيوعية فى مصر ، ملف ٦٦٣ ، مذكرة مرفوعة من وزارة الداخلية عن جريدة البعث ، ومذكرة وزارة الداخلية إلى مجلس الوزراء فى ١٠/ ٦/ ١٩٤٦ بشأن صحف البعث ، الجبهة ، الفجر الجديد ، الطليعة أم درمان ، الضمير .

(٢٥) نفس المصدر ، وزارة الداخلية ، مكتب وكيل الوزارة ، ملف ٦٧ ، وثيقة ٢٥ .

(26) Botman, Selam, Op. Cit., pp. 62, 64.

(27) F. O. 371/73515, Report on the Egyptian Economy, 20th Sep 1949, Ibid, 371/80413, J 32, From Cairo to F.O., 20th June 1950.

(٢٨) لمزيد من التفاصيل ارجع إلى : رؤوف عباس ، النظام الاجتماعيي في مصر في ظل الملكيات الزراعية الكبيرة ١٨٣٧-١٩١٤ ، ط١ ، دار الفكر الحديث للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٧٣ ، ص ص ١٣٧-١٥٣ .

(29) F.O. 371/1036/637/12145/24th Dec. 1945.

(30) Ibid. 371/7348/ no. 1080, from F.O. to Cairo 4 June 1949.

(31) Ibid.

(32) F. O. 371/73515, Report Campbell to Sir Johnson, Cairo 16th May 1949; Ibid, Egyptian Econmic Situation, Mr. Johnson,s report 1949, p. 1, Ibid, Report on the Egyptian Economy 1949, p. 65.

(33) Ibid, Egyptian Econmic Situation, Mr. Johnson,s report 1949, p. 1, Ibid, From Campbell to Sir Johnson, Cairo, 16th May 1949.

(٣٤) شهدت مصر طرح أكثر من مشروع للإصلاح الزراعي في مقدمتها مشروع محمد خطاب في مجلس الشيوخ ، ومشروعاً مريت غالى ، وأحمد صادق سعد اللذان ضمناهما كتيبين لهما ، هذا فضلاً عن مشروعي إبراهيم بيومي مدكور وإبراهيم شكري ودعوات بعض الأفراد - على الشينينى ، سيد جلال - والتنظيمات الشيوعية ، إلى تحديد الملكيات ، وزيادة الملكيات الصغيرة ، طارق البشري : المرجع السابق ، ص ٧٧-٧٨ ، ١٩٤ ، ١٩٥

(35) F. O. 371/73515, From Campbell to Sir Johnson, Cairo, 16th May 1949.

(36) Ibid, Report on the Egyptian Economy and Financial Situation From Mr. Johnson, to H.B.M..s Ambassador, Cairo, 23rh April 1949, pp. 1-5.

(37) Ibid, Egyptian Economic Situation, Mr. Johnson,s report 1949, p. 2.

(38) Ibid, From Campbell to Sir Johnson, Cairo 16th May 1949.

(39) Ibid, Report on the Egyptian Economy and Campbell to F.O. 1947.

(40) Ibid, From Campbell to Sir Johnson, Cairo 16th May 1949.

(٤١) لقد اتفق برنامج جبهة مصر الذي أعده علي ماهر ، مع مشروع جونسون في بعض هذه المسائل ، حيث اتفق معه في تشجيع الملكيات الصغيرة ، ووضع حد أدنى ، حتى لا تتجزأ وتصبح في حالة لا تسمح بحسن استغلالها ، في حين اختلف معه حول تحديد الملكيات الكبيرة ، حيث ابتعد مشروع جبهة مصر عن المصادرة ، أو حتى تقييد حرية الملاك في اقتناء مزيد من الأراضي ، بل رأى أن التحديد يكون ضرورة لجعل مبدأ الضريبة التصاعدية أجدى وأنفع في تحويل استثمار المال بعيداً عن الملكية الزراعية ، لمزيد من التفاصيل :

F.O. 371/73515 From Campbell to Sir Johnson, Cairo 16th May 1949.

وثائق عابدين ، ديوان جلالة الملك ، الإدارة العربية ، ملف ٦٨٧٣ ، مشروع برنامج جبهة مصر ، ص ١٣ .

(٤٢) طالب مشروع خطاب بتحديد الملكية في المستقبل بخمسين فدانا ، أما مريت غالي فقد طالب بتحديدها في المستقبل أيضاً بمائتى فدان دون تعريض الملكيات القائمة للمصادرة ، أما أحمد صادق سعد ، الذي كان يمثل أحد الاتجاهات الماركسية – طليعة العمال – فقد طالب بالتحديد الفوري للملكية بخمسين فدانًا ، ومصادرة ما يزيد على ذلك لتوزيعه على فقراء الفلاحين ، طارق البشري : المرجع السابق ، ص ٧٧–٧٩ ، ١٩٤–١٩٥ .

(43) F.O. 371/73515, Report on the Egyptian Economy 20th Sep. 1949, Ibid Egyptian Economic Situation, Mr. Johnson, sreport 1949, p. 3.

(٤٤) تكونت اللجنة التي أُحيل عليها مشروع محمد خطاب من أعضاء لجنة الشئون الاجتماعية ، بالإضافة إلى ثلاثة أعضاء من لجنة المالية ومثلهم من لجان العدل والأشغال والزراعة ، وتقرر ألا يكون انعقادها صحيحًا ما لم يحضر عضوان على الأقل من كل لجنة ، وهو أمر كان من الصعب تحقيقه ، لمزيد من التفاصيل : طارق البشري : المرجع السابق ، ص ١٩٥ .

F.O.371/73515 From Campbell to Sir Johnson, Cairo 16th May 1949.

(٤٥) منصور عبد السميع منصور : المرجع السابق ، ص ص ٢٣٥ ، ٢٣٦ ، ٢٤٥ ، ٢٥٠ ، ٢٥١ ، ٢٥٢ .

(46) F.O. 371/73515, Report on the Egyptian Economy 20th Sep. 1949.

(47) Ibid. From Campbell to Sir Johnson, Cairo 16th May 1949.

(48) Ibid, 371/80402 JE 1103/6, From Campbell to Mr., Wright, Cairo 19th March 1950; Ibid 371/73515, Egyptian Economy, Situation, Mr. Johnson,s report 1949, p. 3.

(49) Ibid.From Campbell to Sir Johnson, Cairo 16th May 1949.

(50) Ibid.

(51) Ibid., Report on the Egyptian Economy 20th Sep. 1949.

(٥٢) يونان لبيب رزق : تاريخ الوزارات المصرية ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ١٩٧٥ ، ص ٥٠٣ .

(٥٣) رأى صلاح الدين بك أن وضع حد للأزمة الاجتماعية يتوقف على التخطيط لتحقيق الرفاهية الاجتماعية للعمال الصناعيين والزراعيين ، إجراء ترتيب عام للرفاهية الاجتماعية ، والعلاقة بين الحكومة والاتحادات الخاصة والتأمين الاجتماعي والهيئات التعاونية . لمزيد من التفاصيل :

F.O. 371/80402, No. 214/ From Cairo to F.O. 28th Feb. 1950.

(54) Ibid, 371/73515. From Campbell to Sir Johnson, Cairo 16th May 1949.

(55) Ibid. 371/73515, Egyptian Econmic Situation, Mr. Johnson, s report 1949, p. 2.

(56) Ibid. no. 366, from F.O. to Cairo 2nd March 1950.

(57) Ibid. 371/80402, from F.O. to Cairo 2nd March 1950, pp. 1-2.

(58) Ibid, from Cairo F.O. 28th Feb 1950.

(59) Ibid, JE. 110319, from F.O. (M.R. Wright) to Sir Campbell, 28th April 1950.

(60) Ibid. 371/80402, From Campbell to Mr. Wright, Cairo 19th March 1950, p. 1;

Ibid. From Campbell to Mickael, 19th March 1950, p.1.

(61) Ibid. 371/80416, Report on Condition In Egypt 1950, p. 75.

(62) Ibid. 371/80402, From Campbell to Mr. Wright, Cairo 19th March 1950, pp. 1-2.

(63) Ibid. 371/90197/ Egypt, Annual Review for 1950, from Stevenson to Marrison, 24th April 1950, pp. 10.

(٦٤) اهتمت حكومة الوفد بتجميع مبالغ من الدولارات والإسترليني في حسابها ، لاستخدامها في استيراد المواد الغذائية في الوقت الذي عقدت فيه اتفاقات مع الاتحاد السوفيتي ويوغوسلافيا لاستيراد كميات من القمح والذرة والسكر في مقابل القطن .

Ibid. 371/80402, From Campbell to Mr. Wright, Cairo 19th March 1950, pp. 2; Ibid, From Campbell to Mickael, 19th March 1950, Ibid 371/90107, Egypt, Annual Review for 1950, from Stevenson to Marrison, 24th April 1950, p. 12.

(65) Ibid 371/90107, Egypt, Annual Review for 1950, from Stevenson to Marrison, 24th April 1950, p. 8.

(66) Ibid, 371/80402, no. 1103/6JE, from Campbell to Mickael, 19th March 1950, p. 2.

(67) Ibid 371/90107, Egypt, Annual Review for 1950, from Stevenson to Marrison, 24th April 1950, p. 8.

طارق البشري : المرجع السابق ، ص ص ٣٢٥-٣٢٦ ؛ مختار أحمد محمد نور : مصطفى النحاس رئيساً للوفد سبتمبر ١٩٢٧ - يناير ١٩٥٣ ، رسالة دكتوراه ، غير منشورة ، جامعة عين شمس ١٩٩٢ ، ص ٢٢١ .

(68) Ibid. 371/80402, JE 1103/6 From Campbell to Mr. Wright, Cairo 19th March 1950, p.1.

(69) Ibid 371/90107, Egypt, Annual Review for 1950, from Stevenson to Marrison, 24th April 1950, p. 9.

(70) Ibid, 371/80402, No. 1103/6JE, from Campbell to Mickael, 19th March 1950, p. 2.